

تجريم سائقي قوارب المهاجرين في إيطاليا في عام 2024

مشروع من البحر إلى السجن - الترجمة العربية للتقرير السنوي ٢٠٢٤



لامبيدوزا، أغسطس ٢٠٢٤ - منصة اللاجئين في مصر



Porco Rosso
Circolo Airci

borderline-europe

تجريم سائقي قوارب المهاجرين في إيطاليا في عام 2024

مشروع من البحر إلى السجن - التقرير السنوي لعام 2024

تترجم "منصة اللاجئين في مصر" التقرير السنوي الرابع لمشروع من "البحر إلى السجن"، وهو مشروع نضالي مشترك بين منظمتي [Arci Porco Rosso](#) و [borderline-europe](#) منذ عام 2021، يراقب مشروع "من البحر إلى السجن" تطورات تجريم ما يُعرف بـ "المُهْرَبِينَ" في إيطاليا، كما يوفر الدعم الاجتماعي والقانوني للأشخاص المُجْرَمِينَ.

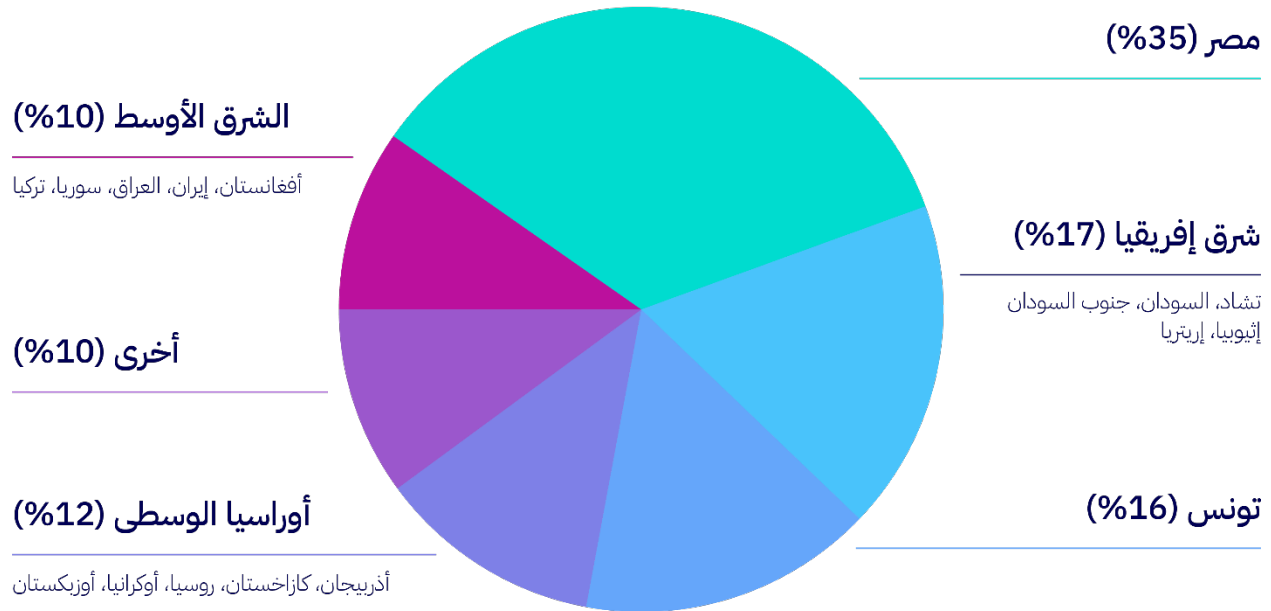
1. الأرقام: اعتقال أكثر من 100 شخص في عام 2024

على مدار عام 2024، كما في السنوات السابقة، رصدنا بشكل منهجي أخبار اعتقال المهاجرين المتهمين بتسهيل "الهجرة غير الشرعية"، لا سيما بعد وصولهم عن طريق البحر. وقد استكملنا هذه البيانات بمعلومات إضافية جمعناها من شبكة المحامين لدينا، الذين أبلغونا عن عشرات الحالات التي لم تذكرها الأخبار المحلية. وبناءً على هذه المصادر، أحصينا 106 حالات اعتقال. حدثت معظم هذه الاعتقالات بعد النزول من السفينة مباشرة، في حين حدث بعضها في وقت لاحق. وفي جميع الحالات باستثناء حالتين، لدينا أيضًا معلومات عن جنسية المعتقلين.

رسم بياني: جنسيات سائقي القوارب المعتقلين، 2024

رسم بياني: جنسيات سائقي القوارب المعتقلين، ٢٠٢٤

(المصدر: Arci Porco Rosso و borderline-europe، مشروع "من البحر إلى السجن")



من أصل 106 حالات اعتقال مسجلة %

(المصدر: Arci Porco Rosso و borderline-europe، مشروع "من البحر إلى السجن")

يسار:

الشرق الأوسط (10%): أفغانستان، إيران، العراق، سوريا، تركيا.

آخرون (10%).

أوراسيا الوسطى (12%): أذربيجان، كازاخستان، روسيا، أوكرانيا، أوزبكستان.

يمينيًا:

مصر (35%).

شرق إفريقيا (17%): تشاد، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، إريتريا.

تونس (16%).

* النسبة المئوية من 106 اعتقالات.

ومثلما حدث في السنوات السابقة، جرّمت إيطاليا في عام 2024 المهاجرين المصريين أكثر من أي جنسية أخرى. تم اعتقال ما لا يقل عن 37 مواطناً مصرياً، أي أكثر من ثلث المجموع. أما ثاني أكثر الجنسيات التي تم تجريمها فكانت الجنسية التونسية. واستناداً إلى البيانات الرسمية عن عدد الوافدين، تم تجريم ما يقرب من 1 من كل 100 مصري يصلون إلى إيطاليا عن طريق البحر، بينما كان الرقم بالنسبة للتونسيين 1 من كل 200. وبشكل عام، تم اعتقال شخص واحد من بين كل 600 شخص من القادمين عن طريق البحر، وهو معدل أعلى قليلاً من عام 2023 (إذ أحصينا اعتقال شخص واحد لكل 800 قادم).

كانت الموانئ التي شهدت أكبر عدد من الاعتقالات هي سيراكوزا وبوزالو في شرق صقلية، إلى جانب روكسيلا إيونيكا وكروتوني في كالابريا. كما تم الإبلاغ عن عدد قليل جداً من الاعتقالات في لامبيدوزا، في حين أن الاعتقالات التي حدثت مؤخراً في منطقة بوليا (حيث تمت إعادة فتح الطريق) أدت إلى عدة اعتقالات في مدينة ليوكا. وتعكس الاعتقالات التي حدثت في رافينا وأنكونا ونابولي وساليرنو السياسات القمعية التي يقدمها "مرسوم بيانتيديوسي" الذي يخصّص لسفن المنظمات غير الحكومية العاملة في وسط البحر الأبيض المتوسط موانئ بعيدة جداً عن نقطة الإنقاذ.

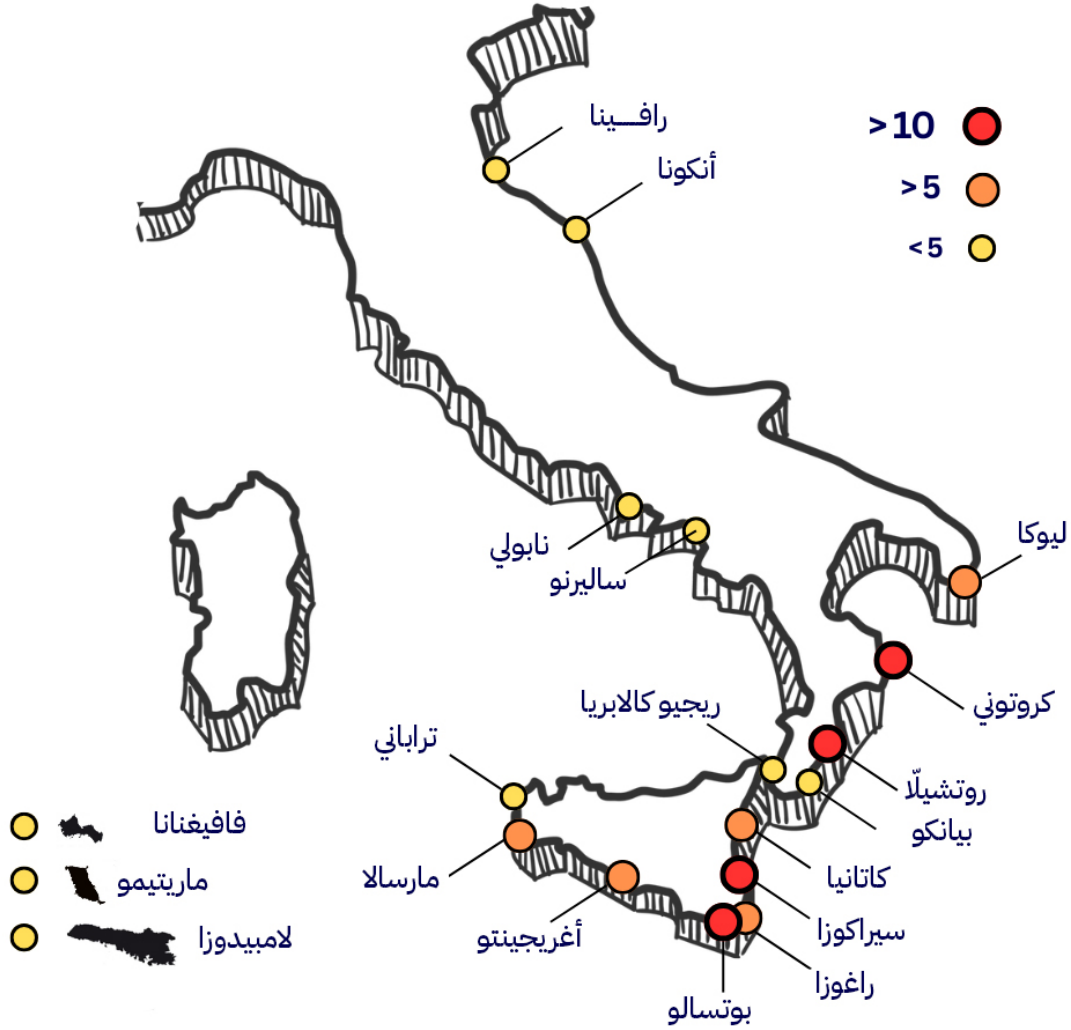
وقد وقعت نحو ثلاثة أرباع الاعتقالات على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط (أي ضد الأشخاص المغادرين من شمال إفريقيا)، في حين طالت البقية الأشخاص المغادرين من تركيا، على الرغم من أن 5% فقط من الأشخاص الذين يقومون بالعبور البحري جاءوا عبر هذا الطريق. وهذا يدل على أن عدد الاعتقالات على الطريق الأيوني أعلى بكثير من الناحية النسبية.

واستمراراً للاتجاه الذي بدأ في عام 2022، فإن 17% من الأشخاص المقبوض عليهم هم من دول شرق إفريقيا (مثل السودان وجنوب السودان وتشاد وإثيوبيا وإريتريا)، في حين أن 12% من الأشخاص المتأثرين هم من دول وسط أوراسيا. ومن بين هؤلاء مواطنون أوكرانيون وروس، بالإضافة إلى مواطنين من كازاخستان وأوزبكستان. وكان 10% من الأشخاص المعتقلين قادمين من الشرق الأوسط (تركيا وسوريا والعراق وإيران وأفغانستان). ليست لدينا أي معلومات عن اعتقالات طالت أشخاصاً قادمين من غرب إفريقيا، مما يدل على أن الوضع قد تغير بشكل كبير مقارنةً بما كان عليه قبل عقد من الزمن. على حد علمنا، كان جميع الأشخاص الذين تم اعتقالهم في عام 2024 من الرجال.

رسم بياني: مواقع اعتقالات سائقي القوارب، 2024

رسم بياني: مواقع اعتقالات سائقي القوارب، ٢٠٢٤

(المصدر: borderline-europe و Arci Porco Rosso، مشروع "من البحر إلى السجن")



(المصدر: borderline-europe و Arci Porco Rosso، مشروع "من البحر إلى السجن")

سجل كل من ميناء سيراكوزا وبوزالو معظم الاعتقالات في صقلية، بينما سجل كل من ميناء روكسيلا إيونيكا وكروتونيريتون معظم الاعتقالات في كالابريا.

كما تم الإبلاغ عن عدد قليل من الاعتقالات في لامبيدوزا، في حين شهدت بوليا (بعد انقطاع طويل لعمليات العبور على هذا الطريق) عدة اعتقالات في ليوكا.

وتعكس الاعتقالات في رافينا وأنكونا ونابولي وساليرنو الإجراءات القمعية التي ينص عليها "مرسوم بيانتيديوسي" الذي يخصص لسفن المنظمات غير الحكومية موانئ بعيدة جدًا خارج وسط البحر الأبيض المتوسط.

كان نحو ثلاثة أرباع الاعتقالات تتعلق بالأشخاص الذين وصلوا عبر طريق وسط البحر الأبيض المتوسط (أي من شمال إفريقيا)، في حين وصل الأشخاص الباقون إلى السواحل عن طريق القوارب من تركيا، على الرغم من أن 5% فقط من المهاجرين وصلوا عبر هذا الطريق. وهذا يدل على أن عدد الاعتقالات على الطريق الأيوني كان أعلى بكثير نسبيًا.

نود أن نشكر عيادة روما 3 القانونية في مالدوزا ورابطة روما 3 في باري على تبادل المعلومات حول بعض الحالات التي يدعمونها.

2. عملنا في القضايا

نقوم حاليًا برصد ودعم حالات 128 شخصًا تم تجريمهم بتهمة تسهيل الهجرة غير الشرعية بعد عبور البحر. ومن بين هؤلاء 86 شخصًا محتجزين حاليًا في السجون في جميع أنحاء إيطاليا. ما يقرب من نصف السجناء (41) الذين نتواصل معهم هم من مواطني دول شمال إفريقيا (تونسيين ومصريين وليبيين ومغاربة)، بينما قرابة الثلث (28) من دول آسيوية (بما في ذلك تركيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

أكثر بقليل من نصف السجناء الذين نتواصل معهم مسجونون في صقلية (42 شخصًا)، معظمهم في محافظتي أغريجنو وباليرمو. ويوجد قرابة ثلثهم (28 شخصًا) في كالابريا، في حين أن خمسهم (18 شخصًا) محتجزون في سجون في جميع أنحاء إيطاليا، ولا سيما في بوليا وكامبانيا.

أما الأربعون المتبقون من الأشخاص الذين نتواصل معهم، فهم أحرار حاليًا لأسباب مختلفة: إما لأن الحبس الاحتياطي تم تعليقه وسُمح للمتهمين بحضور المحاكمة وهم يعيشون خارج السجن، أو لأنهم بُرِّئوا - أو لأنهم قضوا بالفعل سنوات في السجن، وقضوا عقوبتهم، ويحاولون الآن إعادة بناء حياتهم في أوروبا. وقد عاد بعضهم إلى بلدانهم التي يحملون جنسيتها، أحدهم بشكل طوعي، والآخرين عن طريق الترحيل.

3. كما في الأفلام.. إيطاليا تواصل محاكمة القاصرين

تابعنا هذا العام العديد من قضايا تجريم القُصّر من سائقي القوارب التي أصبحت فيها مسألة التحقق من عمر المتهم محورية في الإجراءات الجنائية.

واحدة فقط من هذه المحاكمات جرت في محكمة الأحداث، وهي محاكمة أحمد، وهو مصري يبلغ من العمر 17 عامًا تم اعتقاله في يوليو/تموز 2023 ومحاكمته في باليرمو، بتهمة المادة 12 مكرراً (الجريمة الجديدة التي أدخلتها حكومة ميلوني). ويحاكم الشابان الآخران بصفتهما بالغين.

في عام 2024، تم تذكيرنا مرة أخرى بأن التحقق من السن يلعب دورًا رئيسيًا في الاضطهاد المؤسسي للأشخاص المتنقلين، وخاصة في تجريمهم. فقد حُكم على شابين -أحدهما من السنغال اعتُقل في عام 2016،

والآخر من غينيا كوناكري واعتُقل في عام 2023، عندما كان عمره 16 عامًا فقط- في محكمة تراباني العادية ومحكمة الاستئناف في باليرمو على التوالي، وهما محكمتان لمحاكمة البالغين. وعلى الرغم من إعلان أنهما قاصران، وتقديهما لوثائق رسمية تثبت سنّهما، إلا أن النظام القضائي الإيطالي صنفهما كبالغين، وحاكمهما على هذا الأساس. ولا يزال أحدهما، وهو الشاب الغيني الذي يبلغ من العمر الآن 17 عامًا، يقبع اليوم في سجن للبالغين.

يُظهر فيلم "Io Capitano" الذي نال استحسان النقاد رحلة مراهق شجاع اضطر إلى تحمل مسؤولية نقل أشخاص آخرين عبر الحدود البحرية. ونحن نعلم اليوم أن النظام القضائي الإيطالي لم يكن ليعتقل بطل الفيلم ويحكم عليه بالسجن لسنوات فحسب، بل لم يكن ليعترف حتى بحقوقه كقاصر.

4. المادة 12 مكرراً

شهد هذا العام المحاكمات الأولى استناداً إلى المادة 12 مكرراً، التي أدخلها "مرسوم كوترو". وتزيد الجريمة الجديدة بشكل كبير من الحد الأدنى للعقوبات على تسهيل عبور الحدود بشكل غير قانوني إذا حدثت وفاة أو إصابة خطيرة في أثناء الرحلة.

كان أول الأشخاص الذين تم توجيه الاتهام إليهم بموجب هذه الجريمة الجديدة سبعة أشخاص وصلوا إلى كالابريا بعد شهر واحد فقط من الموافقة على المرسوم. في بداية عام 2025، وبعد ما يقرب من عامين من الحبس الاحتياطي، أصدرت المحكمة حكمها في بداية عام 2025، وقررت عدم تطبيق المادة 12 مكرراً، وبرت خمسة من المتهمين السبعة، وحكمت على الاثنين المتبقين بموجب المادة 12، بتهمة التيسير "البسيط" وتأتي هذه النتيجة الإيجابية في أعقاب حكم آخر أصدرته محكمة ريجيو كالابريا في يوليو/تموز 2024، إذ طلب المدعي العام الحكم على رجلين اعتقلا في عام 2023 بموجب المادة الجديدة. هنا أيضاً، رفضت المحكمة محاولة تطبيق الجريمة الجديدة، وبرت أحد المتهمين الاثنين وحكمت على الآخر بالصيغة "البسيطة" بدلاً من ذلك.

وفي هذا السياق، نحن الآن في انتظار القرار في قضية ثلاثة معلقة، وهي آخر قضية نعرفها ونقوم برصدها. في هذه القضية، من بين المتهمين في هذه القضية شخص مصري بالغ، يواجه المحاكمة في محكمة أغريجنو العادية، وأحمد، القاصر الذي ذكرناه في القسم السابق، والذي يحاكم في محكمة الأحداث في باليرمو. وقد شعرنا بالارتياح عندما علمنا أن المحكمة أوقفت الحبس الاحتياطي لأحمد الشهر الماضي، وأذنت بإخلاء سبيله إلى مركز إيواء. ومع ذلك، أكدت المحكمة في الجلسة نفسها لائحة الاتهام، وستستمر محاكمة أحمد. ومن المتوقع أن يصدر الحكم على شريكه المتهم في مارس/آذار 2025.

نؤكد على أن المادة 12 مكرراً أكثر من المادة 12 في أنها تمثل إهانة تستهدف الناجين من حطام السفن والكوارث البحرية، بينما تتجاهل تماماً المسؤولية المؤسسية عن هذه المآسي.

5. كارثة كوترو

في عام 2024، أصدرت المحكمة حكمها في الدرجة الأولى من المحاكمة ضد الأشخاص الخمسة الذين تم اعتقالهم في أعقاب الكارثة البحرية في كوترو، في فبراير/شباط 2023. وتراوحت الأحكام بين 11 سنة سجنًا لـخالد أرسلان، من باكستان، و16 سنة لسامي فؤاد وحساب حسين، من تركيا وباكستان على التوالي، وصولًا إلى 20 سنة لمحمد عبد السلام، من سوريا، وأوفوك غون، من تركيا. توفي الرجل الذي تم التعرف عليه على أنه السائق الفعلي للقارب، بايرام غولر، في غرق السفينة. ومن المهم الإشارة إلى شدة هذه الأحكام، خاصةً أن العقوبة تتعلق بتسهيل الهجرة غير الشرعية إلى جانب الموت كنتيجة غير مرغوب فيها للتسهيل. وصدرت أقصى عقوبة وهي السجن لمدة 20 عامًا خلف القضبان بعد محاكمة سريعة، وهو ما يستلزم تخفيضًا تلقائيًا للعقوبة النهائية بمقدار الثلث، أي 10 سنوات في هذه الحالة. لم نشهد من قبل أحكامًا مماثلة (أي 30 عامًا) إلا في القضايا التي تضمنت تهم القتل العمد.

في عام شهد المحاولات الأولى لتطبيق الجريمة الجديدة "المادة 12 مكرراً" -من قانون الهجرة التي أدخلها "مرسوم كوترو" العام الماضي، وتنص على عقوبة السجن لمدة 20 عامًا كحد أدنى- من المهم الإشارة إلى أن المحاكمات التي تلت كارثة كوترو، حتى وإن كانت تستند إلى وقائع سابقة على إدخال الجريمة الجديدة، إلا أنها تمثل الحالة الوحيدة التي تم فيها تطبيق هذه العقوبة المرعبة بالفعل. إن الحكم على أوفوك غون ومحمد عبد السلام بالسجن لمدة 20 عامًا بعد محاكمة سريعة يعني أنه تم الحكم عليهما وفقًا للعقوبات المنصوص عليها في مرسوم كوترو رغم أنه تم الحكم عليهما وفقًا للنسخة السابقة من قانون الهجرة.

لا يمكن فهم هذه الأحكام إلا على أنها عقاب نموذجي لحادث غرق سفينة -على عكس العديد من السفن الأخرى- وقع مباشرة على شواطئ إيطاليا، وبسبب ظهوره المفاجئ والصادم أصبح هدفًا للاستغلال السياسي من الحكومة الحالية.

6. الحرية للاعبين كرة القدم الليبيين!

كان عام 2024 عامًا أساسيًا بالنسبة لقضية "لاعبين كرة القدم الليبيين"، وهم ثمانية شبان اعتقلوا في عام 2015، عندما كان عمرهم لا يتجاوز 18 أو 19 عامًا، بعد المأساة الحزينة والمشينة المعروفة باسم "مذبحة فراجوستو"، وحُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين 20 و30 عامًا.

في أكتوبر/تشرين الأول 2024، رفضت محكمة النقض الطعن في قرار محكمة الاستئناف في ميسينا. وكانت الأخيرة قد قضت بعدم قبول طلب الدفاع بإعادة المحاكمة. وكان طلب إعادة المحاكمة قد قدم أدلة جديدة يحتمل أن تبرئ المتهمين، وتم الحصول عليها من خلال جهود التحقيق المهمة التي قام بها الدفاع. ومن الواضح أن المتهمين قد حُكم عليهم بعد محاكمة موجزة، على الرغم من أن النظام القضائي الإيطالي يرفض الاعتراف بذلك وتوفير الحماية التي ينبغي أن يكفلها لهم القانون.

إن خمسة من الشباب الذين حُكم عليهم ظلمًا ككبش فداء للكارثة هم من ليبيا -بمن فيهم علاء فرح، الذي بُنت مقابلته المؤثرة على التلفزيون الإيطالي العام الشهر الماضي- ولسوء الحظ، يبدو أن المفاوضات بين إيطاليا وليبيا من أجل عودتهم إلى ديارهم -وهو الطلب الذي نظمت عائلاتهم مظاهرات وعرائض حوله- قد وصلت إلى طريق مسدود. وعلى عكس مجرم الحرب المشتبه به أسامة المصري، يبدو أنهما لا يملكان أصدقاء على

مستوى عالٍ في الحكومة يمكنهم من إجراء مكالمات هاتفية وتنظيم طائفة خاصة. وفي هذه الأثناء، قضى علاء وشركاؤه السبعة المتهمون معه ثلث حياتهم في السجن.

7. ميسون مجيدي ومرجان جمالي طليقتان! (لكن المتهمات الأخريات ما زلن في السجن)

على مدار العام، تطورت محاكمات ميسون مجيدي ومرجان جمالي، وهما امرأتان إيرانيتان اعتُقلتا في نهاية عام 2023 بتهمة تسهيل دخول سفينتين مختلفتين من تركيا، إلى جانب المدعى عليهما في القضيتين أوفوك أكتورك وباباي أمير. وقد جذبت هاتان القضيتان -وخاصة قضية ميسون، وهي ناشطة نسوية ومخرجة سينمائية في إيران- تعبيرات تضامن مهمة في جميع أنحاء إيطاليا، ونقاشاً وتحدياً جماعياً حول جريمة التسهيل. وكانت النتيجة الأولى في قضيتهما عندما قبلت المحاكم طلب الإفراج عنهما من السجن. وفي 6 فبراير/شباط، تمت تبرئة ميسون أخيراً. أما المتهم الآخر أوفوك أكتورك فقد حُكم عليه بالسجن لمدة 8 سنوات و4 أشهر لمجرد أنه قاد قارباً من الأشخاص الذين كانوا على متنه إلى بر الأمان على ساحل كالابريا. لا تزال المحاكمة ضد جمالي وأمير مستمرة حتى وقت كتابة هذا التقرير، ومن المنتظر صدور قرار المحكمة في نهاية شهر فبراير. لا يزال أمير، مثل أوفوك، في السجن: في الرسائل التي كتبها لنا، يعرب عن قلقه الشديد لمحاكمته وتضامنه مع المناضلين من أجل هذه القضية.

على الرغم من أننا نعلم أن ذلك غير ممكن في الوقت الراهن، إلا أن كل من تم تجريمه بسبب تسهيل حرية التنقل يجب أن يحصل على نفس التضامن الذي حصلت عليه ميسون. ومن بين هؤلاء، الفلسطينيون الثلاثة من غزة، الذين سُجنوا في عام 2023 وحُكمت عليهم المحكمة في كاتانيا في ديسمبر/كانون الأول 2024 بالسجن لمدة 4 سنوات و8 أشهر. وهم يستعدون حالياً بالتعاون مع محاميهم لاستئناف الحكم.

8. النضال مستمر: في البحر، في السجون، وفي المحاكم

كان عام 2024 مسرحاً للمحاكمات المهمة التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، بدءاً من قضية إيوفنتا إلى محاكمة وزير الداخلية السابق ماتيو سالفيني. وقد جلبت هذه المحاكمات قضية الإنقاذ البحري والمادة 12 إلى مركز الصدارة، وإن كان ذلك بطرق مختلفة للغاية.

ففي المحاكمة التي استمرت 7 سنوات والتي اتهمت طواقم سفن الإنقاذ البحري المدنية "يوفنتا" و"أنقذوا الأطفال" و"أطباء بلا حدود" بموجب المادة 12، قرر قاضي الجلسات التمهيدية في تراباني في إبريل/نيسان عدم إحالة المتهمين إلى محاكمة كاملة. وأكد القرار عدم وجود وقائع جنائية ذات صلة، مؤكداً على الحق الكامل والفعلي في الإنقاذ. بعد سنوات من النضال من أجل حرية التنقل، أكدت المحكمة المبدأ القائل بأن المهاجرين في البحر هم -أولاً وقبل كل شيء- طالبو لجوء ومنقذون من حطام السفن وحالات الشدة.

ولسوء الحظ، في الوقت الذي بدا فيه أن بعض الحقوق الأساسية قد تم الاعتراف بها من قبل المحاكم، صدر حكم براءة مختلف تماماً كان له مغزى معاكس تماماً. في ديسمبر/كانون الأول 2024، برأت محكمة باليرمو ماتيو سالفيني من تهمة الاختطاف (احتجاز أشخاص ضد إرادتهم) ورفض الأعمال الرسمية، على أساس أنه -مرة أخرى- لم تكن هناك وقائع جنائية ذات صلة. بالنسبة للمحكمة، فإن منع إنزال 57 مهاجراً كانوا قد نجوا

من غرق سفينة، وإجبارهم على البقاء على متن سفينة راسية في لامبيدوزا لأيام متتالية، هو سلوك مشروع تمامًا.

وإذا كان هذا القرار قد ألقى بظلاله على حقوق الأشخاص المتنقلين، فإن هناك -مع ذلك- عدة جبهات لا تزال مفتوحة.

من بين هذه الجبهات، قضية كينسا الأساسية، التي تنقل المادة 12 إلى عتبة محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي يجب عليها الآن تقييم مدى توافق القانون مع الحقوق الأساسية التي أرستها معاهدة نيس. ننتظر جلسة الاستماع المقبلة، التي نأمل أن تكون في إبريل/نيسان من هذا العام، على أمل أن تتخذ المحكمة موقفًا حازمًا ضد هذا التشريع الذي انتقدناه لفترة طويلة.

في راغوزا، من ناحية أخرى، تستمر المحاكمة ضد منظمة "ميديتيرانيا"، التي ترى مرة أخرى أن منظمة غير حكومية مجبرة على أن تثبت في محكمة العدل أن إنقاذ الأرواح في البحر ليس جريمة.

وأخيرًا، ستبدأ المحاكمة في مارس/آذار في كروتوني ضد السلطات التي منعت إنقاذ أكثر من 100 شخص غرقوا بالقرب من كوترو في عام 2023. ستكون هذه فرصة لنثبت في المحكمة أن المسؤولين الحقيقيين عن الوفيات في البحر لا يجب البحث عنهم بين المهاجرين، بل في أجهزة الدولة التي لا تزال تعطي الأولوية لسياسات الحدود على حقوق الإنسان.

لذلك نحن نتجه إلى عام 2025 ونحن مستعدون للنضالات المقبلة، مدركين للتحديات ولكننا معززون بشبكة متينة؛ شبكة قوية يمكنها المقاومة والاستجابة والبناء معًا. كما كتب أحد الرفاق من السجن منذ سنوات عديدة: تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة.

من البحر إلى السجن

من البحر إلى السجن هو مشروع ناشط من قبل أرسى بوركو روسو و بوردرلاين-أوروبا الذي يرصد تجريم إيطاليا لـ "سائقي القوارب" منذ عام 2021، ويقدم الدعم الاجتماعي والقانوني للمعتقلين. نود أن نشكر مؤسسة غوريلا، وصندوق حقوق الإنسان العالمي، ومنظمة سي ووتش، وصندوق الممر الآمن، ومنظمة يوناييتد فور ريسكيو على قرارها دعم هذه القضية ونشاطنا.

أخيرًا، نتقدم بالشكر الجزيل لفاليريا فيرارو على الصورة أدناه (محاكمة كوترو، كروتوني 2024).

